الأمم المتحدة

A/36/190
S/14442
15 April 1981
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة السادسة والثلاثون
البند ٣٢ من القائمة الأولية*
سياسة الفصل العنصري التي
تتبعها حكومة جنوب افريقيا

مجلس الأمن
السنة السادسة والثلاثون

رسالة مؤرخة في ١٠ نيسان/ابريل ١٩٨١ وموجهة
الى الأمين العام من رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة
الفصل العنصري

أتشرف بأن أحيل اليكم اعلان الحلقة الدراسية الدولية المعنية بتنفيذ وتعزيز حظر الأسلحة على جنوب افريقيا ، التي نظمتها اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري في لندن في الفترة من ١ الى ٣ نيسان/ابريل ١٩٨١ ، بالتعاون مع الحملة العالمية لمكافحة التعاون العسكري والنووي مع جنوب افريقيا ، وبمساعدة الحركة البريطانية لمناهضة الفصل العنصري ، وذلك لعرضه على الجمعية العامة ومجلس الأمن .

وسأكون ممتنا لو عممتم هذه الرسالة والاعلان بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة ، تحت البند ٣٢ من القائمة الأولية ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) ب . اكبورود كلارك
رئيس اللجنة الخاصة
لمناهضة الفصل العنصري

* A/36/50 .

../..

المرفـــق

اعلان الحلقة الدراسية الدولية المعنية بتنفيذ وتعزيز حظر الاسلحة على جنوب افريقيا

لندن ، ١ - ٣ نيسان /ابريل ١٩٨١

قام بتنظيم الحلقة الدراسية الدولية المعنية بتنفيذ وتعزيز حظر الأسلحة على جنوب افريقيا اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري التابعة للأمم المتحدة ، بالتعاون مع الحملة العالمية لمناهضة التعاون العسكري والنووي مع جنوب افريقيا ، في لندن في الفترة من ١ الى ٣ نيسان /ابريل ١٩٨١ . وقد حضرها ممثلو هيئات الأمم المتحدة والحكومات وحركات التحرير الوطني في جنوب افريقيا وناميبيا ، وحركات مناهضة الفصل العنصري وغيرها من المنظمات غير الحكومية ، وكذلك أعضاء الهيئات النيابية والخبراء .

وأقرت الحلقة الدراسية بأن الحالة في جنوب افريقيا وفي الجنوب الافريقي ككل قد أصبحت أكثر خطورة وتفجرا الى حد بعيد منذ أن اتخذ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار ٤١٨ (١٩٧٧) المؤرخ في ٤ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٧ بشأن حظر الأسلحة الالزامي على جنوب افريقيا .

وان استمرار أعمال العدوان والتخريب والارهاب التي يرتكبها نظام جنوب افريقيا ضد الدول المجاورة ؛ واستمرار احتلاله غير الشرعي لناميبيا ورفضه لخطة الأمم المتحدة لاستقلال الاقليم ؛ وتصاعد القمع في جنوب افريقيا ، بما في ذلك اعدام الوطنيين ؛ والمواجهة المسلحة بين قوات النظام العنصري والمناضلين من أجل الحرية ، والتجارب النووية الأخيرة التي أجرتها جنوب افريقيا - كلها أمور أدت الى ايجاد حالة تشكل تهديدا خطيرا على السلم والأمن الدوليين بل والى ايجاد حالة تتسم بالانتهاكات المستمرة والمتصاعدة للسلم بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة . وسيكون مجلس الأمن ، وأعضاؤه الدائمون الذين يمنعون اتخاذ التدابير اللازمة ، مقصرين في أداء مسؤولياتهم اذا لم يحزم المجلس أمره بموجب الفصل السابع من الميثاق ، ازاء هذه الحالة المتزايدة سوءا ، وما لم يتخذ الاجراءات الالزامية المقررة في الميثاق .

لقد أصبح التنفيذ التام والتعزيز الفعال لقرار مجلس الأمن ٤١٨ (١٩٧٧) ، وتعزيزه للحظر وكذلك رصده الكفء له ، أمرا أكثر حتمية كخطوة تعد حدا أدنى .

وفي هذا السياق ، تعرب الحلقة الدراسية عن قلقها الجاد من أن قرار مجلس الأمن ٤١٨ (١٩٧٧) لم ينفذ بصورة فعالة بسبب مقاومة بعض الدول الغربية ودول أخرى . وأشارت الحلقة الى فشل كثير من الدول المعنية في سن تشريعات وطنية وافية ، والى تفسيراتها الضيقة الأفق التي تجعل الحظر غير فعال الى درجة كبيرة ، والى ضعف تدابير رصد الحظر وتعزيزه .

../..

ونتيجة لاستمرار التعاون العسكري والنووي من قبل بعض الدول الغربية ودول أخرى - وبصفة خاصة المملكة المتحدة ، والولايات المتحدة الامريكية ، وجمهورية ألمانيا الاتحادية ، وفرنسا ، واسرائيل - استمر برنامج جنوب افريقيا للتوسع العسكري والتنمية النووية في احراز التقدم .

وأكدت الحلقة الدراسية أن عدم التنفيذ التام لحظر الأسلحة ، من حيث وقف كل التعاون العسكري والنووي مع جنوب افريقيا ، يضعف بصورة خطيرة مقاصد حظر الأسلحة ، ويضعف كذلك من الثقة في الأمم المتحدة .

وأعربت الحلقة الدراسية عن الانزعاج ازاء الدلائل الأخيرة التي تشير الى أن حكومة الولايات المتحدة تنوى الانسحاب من التزامات الولايات المتحدة السابقة ، واقامة علاقات ودية مع النظام العنصري في جنوب افريقيا ، وسحب تعديل كلارك ، بل والتعاون مع ذلك النظام بصورة مباشرة وغير مباشرة ، في جهوده الرامية الى الاخلال باستقرار الدول المجاورة التي تقدم الدعم الى حركات التحرير الوطني وفقا لقرارات الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية .

ولهذا السبب رأت الحلقة الدراسية أن من الضروري ومن الملح قيام جميع الحكومات الملتزمة بتحرير جنوب افريقيا وناميبيا ، وهي الدول الافريقية والدول غير المنحازة والدول الاشتراكية ودول الشمال الأوروبي وغيرها من الدول الغربية ، وكذلك الهيئات النيابية والنقابات العمالية وغيرها من المنظمات ، بتشجيع حملة عالمية النطاق لحث الدول الغربية الكبرى على التعاون في تنفيذ وتعزيز حظر الاسلحة المفروض على جنوب افريقيا .

وقد قام المشتركون في الحلقة الدراسية ، بعد تحليل الخبرات ، بعرض عدد من المقترحات المحددة ، وقد استنسخت هذه المقترحات في ورقات الحلقة الدراسية وفي تقريرها .

أما عن تنفيذ حظر الأسلحة ، فان الحلقة الدراسية تؤكد ما يلي :

(أ) ينبغي لجميع الدول أن تسنّ تشريعات فعالة أو توجيهات سياسية مماثلة بشأن حظر الاسلحة - بحيث تشمل عمليات النقل عن طريق طرف ثالث ، والاستخدام النهائي ، والاشتراك في الانتاج في جنوب افريقيا وما الى ذلك - وأن ترصدها وتنفذها بدقة بالغة ، وأن تعاقب بشدة كل من ينتهكها . ويجب أن يشمل الحظر جميع أشكال التعاون العسكري ، المباشر أو غير المباشر ، وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٠٦/٣٥ باء المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ .

(ب) يشمل اصطلاح " الأسلحة والمواد ذات الصلة " النفط والحاسبات الالكترونية والمعدات الالكترونية ونقل التكنولوجيا العسكرية وما يسمى بالمعدات " المزدوجة الغرض " ذات الاستخدام العسكري ، والأجزاء المكوّنة والمعدات المساعدة وقطع غيار الأسلحة كما تفعل قوائم الحظر الفعال .

(ج) يجب أن يعمد مجلس الأمن ، دون مزيد من الابطاء ، الى اعتماد التوصيات المقدمة في أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ من لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٤٢١ (١٩٧٧) بشأن مسألة جنوب افريقيا .

(د) يجب على جميع الدول أن تنفذ مسؤولياتها ازاء الامم المتحدة بابلاغ مجلس الامن بجميع المعلومات المتوفرة لديها بشأن أي انتهاكات لحظر الاسلحة .

وترى الحلقة الدراسية أن من الحتمي والملح تعزيز حظر الاسلحة الالزامي ، ولا سيما فيما يتعلق بالتعاون النووي وتزويد جنوب افريقيا بالنفط .

وقد درست الحلقة الدراسية جميع الادلة المتعلقة بقدرة جنوب افريقيا في مجال الاسلحة النووية ، وانزعجت للخطر الهائل الذي يشكله على السلم والامن في افريقيا والعالم استحداث قنبلة الفصل العنصري النووية . وهي ترفض الزعم القائل بأنه من الممكن التمييز بين التعاون النووي مع جنوب افريقيا للأغراض السلمية والتعاون لانتاج الاسلحة النووية . ومن ثم فانها تدعو الى انهاء جميع أشكال التعاون النووي مع جنوب افريقيا .

والنفط هو السلعة الاساسية العسكرية الحيوية التي مكّنت نظام الفصل العنصري من تكثيف قمعه لشعب جنوب افريقيا ، ومواصلة احتلاله غير الشرعي لناميبيا ، وارتكاب الاعمال العدوانية بصورة متكررة ضد الدول الافريقية المستقلة . ولهذا السبب فان أي حظر على الأسلحة لا يمكن أن يكتمل الا بالحظر الكامل لامدادات النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا . وان الحلقة الدراسية ، اذ تحيط علما مع التقدير بقرارات البلدان المصدرة للنفط بحظر تزويد جنوب افريقيا بالنفط ، فانها تحث على اتخاذ تدابير وطنية ودولية فعالة لمنع النفط أو المنتجات النفطية من الوصول الى جنوب افريقيا .

وترى الحلقة الدراسية أن من الضروري لمجلس الأمن أن يجتمع على وجه الاستعجال لبحث الحالة الخطيرة في الجنوب الافريقي ، وبحث مقترحات هذه الحلقة الدراسية المتعلقة بتنفيذ وتعزيز حظر الاسلحة على جنوب افريقيا ، وغير ذلك من التدابير الرامية الى المساعدة في الكفاح من أجل تحرير جنوب افريقيا وناميبيا .

ان المساعدة المقدمة الى النظام العسكري في جنوب افريقيا في المجالات العسكرية والنووية تشكل تواطؤا في جريمة الفصل العنصري وفي الاحتلال غير الشرعي لناميبيا وفي العدوان على دول خط المواجهة وتشكل كذلك انتهاكا للالتزامات الاساسية للدول الاعضاء بموجب ميثاق الامم المتحدة .

ولهذا السبب تعلن الحلقة الدراسية أن تقديم أي مساعدة من هذا القبيل ، سواء أكانت مباشرة أو غير مباشرة ، هو جريمة في حق شعب جنوب افريقيا وناميبيا ودول خط المواجهة ، وتهديد للسلم الدولي ، وتحد لسلطة الامم المتحدة ، وجرم في حق ضمير الجنس البشري .

وتؤكد الحلقة الدراسية على ضرورة التعبئة العاجلة للحكومات والهيئات النيابية والجمهور - النقابات العمالية والمؤسسات الدينية والطلاب والشباب والأفراد - لتأييد إنهاء جميع أشكال التعاون العسكري والنووي مع جنوب افريقيا ، ولحظر توريد النفط الى جنوب افريقيا .

وهي تدعو جميع الحكومات والمنظمات الى التعاون مع اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، ولدعم الحملة العالمية لمناهضة التعاون العسكري والنووي مع جنوب افريقيا ، في تشجيعها على هذه التعبئة .